مذكـــرة 001X22

03 يناير 2022

إلى
السيدات والسادة
- مديرات ومديري الإدارة المركزية
- مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
- المديرات والمديرين الإقليميين
- المفتشات والمفتشين
- مديرات ومديري مؤسسات التعليم العمومي والخصوصي
- الأستاذات والأساتذة

الموضوع: تدبير الدراسة خلال الفترة المتبقية من الموسم الدراسي 2021-2022 في ظل استمرار جائحة فيروس كوفيد-19.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

وبعد، تقوم المقاربة التي تعتمدها الوزارة في تأمين الدراسة في ظل استمرار جائحة فيروس كوفيد-19 على ضمان الاستمرارية البيداغوجية وفق أنماط تربوية تتناسب وتطورات الوضعية الوبائية ببلادنا، مع إعطاء الأولوية للتعليم الحضوري اعتبارا لنجاعته وفعاليته في تحقيق أهداف الفعل التربوي.

وإذا كانت استقرار الحالة الوبائية ببلادنا إبان انطلاق الموسم الدراسي الحالي، وما واكبه من تلقيح للتلميذات والتلاميذ، ومن تطبيق للبروتوكول الصحي للمؤسسات التعليمية، قد سمح بانطلاق الدراسة وفق نمط التعليم الحضوري بجميع المؤسسات التعليمية، وبتطويق عدد حالات الإصابة بالوسط المدرسي، فإن التطورات الأخيرة لمؤشرات الحالة الوبائية الوطنية، وخاصة بعد ظهور المتحور الجديد "أوميكرون" وما تلاه من ارتفاع ملحوظ في عدد الحالات الإيجابية المسجلة، تستدعي اعتماد مقاربة استباقية لتدبير الدراسة خلال الفترة المتبقية من الموسم الدراسي الجاري، تقوم على الرفع من مستوى اليقظة إزاء تطور الحالة الوبائية بمختلف مناطق المملكة، والالتزام الصارم والدقيق بالتدابير الوقائية والاحترازية من طرف جميع المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية، والاستعداد لتنويع الخيارات والأنماط التربوية بما يحقق التوازن الأمثل بين التحصيل الجيد والحفاظ على الأمن الصحي لرواد المؤسسة التعليمية.

وعلى هذا الأساس، ينبغي السهر على تدبير المحطات المقبلة من هذا الموسم الدراسي بمراعاة التوجهات والتدابير التالية:

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
المقر المركزي للوزارة – باب الرواح – الرباط – الهاتف: 70 18 77 37 05 /الفاكس: 43 20 77 37 05

1. الالتزام الصارم بالتدابير الوقائية والحاجزية

غني عن البيان أن أفضل وسيلة للتصدي لتفشي الوباء يكمن في احترام تدابير الوقاية الصحية على مستوى جميع المؤسسات التعليمية، وتطبيقها على نحو سليم ومتواصل، حيث أن الاستثمار في هذه الإجراءات الاحترازية هو استثمار في الأمن الصحي للمجتمع المدرسي، وفي ضمان استمرارية الدراسة بشكل طبيعي.

وتثمينا للمكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال التصدي للوباء، وتعزيزا للمساهمة الفعالة للمدرسة في المجهود الوطني للحد من انتشار الوباء، فإن الوضع الراهن يقتضي الرفع من مستوى اليقظة والصرامة في تفعيل التدابير الصحية الوقائية على مستوى **جميع المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية**، وخاصة من خلال:

- الالتزام الصارم والدقيق بالتدابير الوقائية والحاجزية المتضمنة بالبروتوكول الصحي للمؤسسات التعليمية المرفق بالمذكرة رقم 085x21 بتاريخ 30 شتنبر 2021، وخاصة غسل وتطهير اليدين، وارتداء الكمامة الواقية واستعمالها بطريقة سليمة وصحية، وتجنب التجمعات، والتهوية، ومراعاة شروط الوقاية الصحية بفضاءات الإطعام والإيواء والنقل المدرسي وبمناسبة ممارسة الأنشطة الرياضية؛
- إجراء فحوصات، بين الفينة والأخرى، للكشف عن الفيروس على مستوى عينة من التلميذات والتلاميذ؛
- تهوية الحجرات الدراسية بصفة منتظمة، على الأقل خمس (5) دقائق كل ساعة، وكذلك قبل دخول التلاميذ، وأثناء فترة الاستراحة، وبعد خروج التلاميذ. ومن باب التحسيس والتوعية، والتربية على إعمال التدابير الوقائية، يتم تكليف التلميذات والتلاميذ بالإشراف على عملية التهوية؛
- اعتماد أجهزة قياس نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 في الهواء بالحجرات الدراسية، وذلك بتجهيز المؤسسات التعليمية، بشكل تدريجي، بهذه الأجهزة، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات المتواجدة بالمناطق التي تعرف ارتفاعا في مؤشرات العدوى؛
- مواصلة عملية التلقيح في صفوف التلميذات والتلاميذ الذين يتراوح سنهم بين 12 و17 سنة، مع تكثيف عمليات التحسيس بأهمية وجدوى عملية التلقيح؛
- التقييم المستمر لديناميكية الوباء ولخطر العدوى على مستوى كل مؤسسة تعليمية، من خلال المراقبة والتقييم المنتظمين لمدى تقيد رواد المدرسة بالإجراءات الوقائية، وتتبع الحالات التي تظهر عليها أعراض الإصابة بالفيروس، والتحسيس المستمر بأهمية التدابير الوقائية؛

- التتبع اليقظ والمستمر للنشرات والمعلومات والتوجيهات الصادرة عن السلطات المختصة، والتتبع اليومي لعدد الحالات المسجلة، والتحيين المستمر لبيانات الملقحين، واستثمار هذه المعطيات في اتخاذ القرار التربوي والصحي المناسب بتنسيق مع السلطات المختصة؛
- احترام التباعد الجسدي في حالة توفر الشروط المادية التي تسمح بذلك؛ مع تطبيق هذا المبدأ على جميع الفصول الدراسية في الحالات التي توصي فيها السلطات الصحية والمختصة بذلك؛
- تطبيق مسطرة تدبير الحالات الإيجابية التي قد يتم اكتشافها بالوسط المدرسي، بتنسيق مع السلطات الترابية والصحية، طبقا لما هو منصوص عليه في البروتوكول الصحي للمؤسسات التعليمية المرفق بالمذكرة رقم 085x21 السالفة الذكر. ويمكن تخويل السادة الولاة والعمال صلاحية تحديد عدد الحالات التي تستوجب إغلاق الفصل الدراسي أو المؤسسة التعليمية، حسب خصوصية كل منطقة؛
- تكثيف الزيارات التفقدية للجن المختصة من أجل مراقبة مدى التزام المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية بالتدابير الوقائية المعتمدة، واتخاذ كل التدابير الكفيلة بضمان الالتزام الصارم بهذه التدابير من طرف جميع المؤسسات التعليمية.

2. تنويع الأنماط التربوية

حرصا على اعتماد النمط التربوي الأنسب للتحصيل الدراسي في ظروف آمنة، وصونا لمبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص، يتم تدبير الدراسة وفقا للاحتمالات والأنماط التربوية التالية، وذلك بتفعيل مبدأ القرب في اتخاذ القرار، وفي إطار التنسيق الوثيق مع السلطات الصحية والترابية:

- اعتماد نمط "التعليم الحضوري" بالمؤسسات التعليمية التي يمكن فيها تطبيق التباعد الجسدي، كما يتم اللجوء إلى هذا النمط كلما استقرت مؤشرات الحالة الوبائية؛
- اعتماد النمط التربوي بالتناوب، الذي يزاوج بين "التعلُّم الحضوري" و"التعلُّم الذاتي المؤطَّر من طرف الأساتذة"، وذلك في الحالات التي تستوجب تطبيق التباعد الجسدي بالفصول الدراسية والمقرون بتفويج التلاميذ؛
- اعتماد التعليم عن بعد في حالة إغلاق الفصل الدراسي أو المؤسسة التعليمية طبقا لما هو منصوص عليه في البروتوكول الصحي للمؤسسات التعليمية، أو في الحالات الحرجة التي توصي فيها السلطات المختصة بتعليق الدراسة الحضورية.

ويتم تخويل صلاحية اعتماد النمط التربوي المناسب إلى السلطات التربوية الجهوية والإقليمية والمحلية بتنسيق وثيق مع السلطات الترابية والصحية، وأخذا بعين الاعتبار مؤشرات الوضعية الوبائية المحلية، على غرار ما تم العمل به سابقا.

وهكذا، يتم اعتماد النمط التربوي الذي يتناسب ووضعية كل مؤسسة تعليمية، مع إمكانية تطبيق نفس النمط التربوي أو أنماط تربوية مختلفة داخل نفس المنطقة أو الجماعة أو الإقليم، بما يتلاءم مع تطور الوضعية الوبائية المحلية.

ويجدر التأكيد على إعطاء الأولوية للتعليم الحضوري كلما توفرت الظروف الملائمة لذلك، باعتباره الأسلوب التعليمي الأكثر فعالية في تحقيق الأهداف التربوية وتنمية الكفايات، بالنظر لطبيعته التفاعلية المباشرة بين المتعلمات والمتعلمين ومدرساتهم ومدرسيهم، وباعتباره النمط التربوي الضامن لتكافؤ الفرص بين مختلف التلميذات والتلاميذ.

3. تجويد الأنماط التربوية

ترصيدا لمكتسبات الموسمين الدراسيين السابقين، وباستخلاص الدروس من هذه التجربة، وسعيا وراء تطوير التعليم الرقمي، ليصبح مكملا للتعليم الحضوري، وشكلا من أشكال التدريس، طبقا لأحكام المادة 33 من القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ومقتضيات المرسوم رقم 2.20.474 الصادر في 24 غشت 2021 المتعلق بالتعلم عن بعد، ينبغي الحرص على تجويد المحتوى البيداغوجي والممارسات التربوية المفعلة لنمطي التعلم بالتناوب والتعلم عن بعد، بما يكفل تحقيق الأهداف التربوية المتوخاة.

ومن بين التدابير الممكن اعتمادها في هذا الصدد:

- تطوير وتجويد المحتويات الرقمية، وتركيز محتوياتها على التعلمات الأساسية وعلى المكونات الرئيسية للمقررات الدراسية، للرفع من جاذبية هذه الدروس، ومن نجاعتها التربوية؛
- التخطيط الأمثل للتعلمات، وتخصيص الحصص الحضورية للأنشطة التعليمية البنائية للتعلمات، وانتقاء الأنشطة التي ستوكل للتلاميذ على شكل تعلُّم ذاتي، بالنسبة لكل مادة دراسية ولكل مستوى تعليمي، بتأطير من أطر هيئة التأطير والمراقبة التربوية؛
- إحكام تأطير عملية التعلم الذاتي من طرف هيئة التدريس، وخاصة فيما يتعلق بتقديم التوجيهات والإرشادات الضرورية للمتعلمات والمتعلمين بخصوص كيفية تدبير الحصص المنزلية، وتوظيف مختلف مصادر التعلم، واستثمار المحتويات البيداغوجية، والمشاركة الفعالة في الأقسام الافتراضية، وإجراء البحوث على شبكة الأنترنيت، وتبادل المعلومات بين التلميذات والتلاميذ وبينهم وبين مدرسيهم، إلى جانب تقويم مخرجات عملية التعلم الذاتي في علاقتها بتحقيق أهداف المنهاج والمقررات الدراسية.

4. تكافؤ الفرص بين التلميذات والتلاميذ

يُطرح تكافؤ الفرص كتحدي رئيسي لتدبير الدراسة خلال فترة الجائحة، حيث شكّل عدم الربط بشبكة الأنترنيت وعدم التوفر على التجهيزات المعلوماتية أحد العراقيل والعقبات الأساسية التي واجهت شريحة من الأطفال في الاستفادة من التعلم الذاتي ومتابعة الدروس عن بعد.

وانطلاقا من ذلك، ينبغي اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بتحقيق الاستفادة المتكافئة من الأنماط التربوية التي سيتم اعتمادها، والتقليص من الفجوة الرقمية بين المتعلمات والمتعلمين، من قبيل:

- استعمال وسائل التواصل التي تعرف انتشارا واسعا في أوساط التلاميذ والأسر بمختلف شرائحهم الاجتماعية، والتي تسمح بالاستفادة الشاملة من التعليم الرقمي؛
- تطوير معينات ديداكتيكية تتلاءم وحاجيات الأوساط القروية والمناطق النائية التي لا تتوفر على الربط بشبكة الأنترنيت؛
- تعبئة الفرقاء المحليين للمشاركة في توفير وتوزيع الأجهزة والمستلزمات الرقمية من أجهزة لوحية، وحواسيب، وهواتف ذكية، وبطاقات مسبقة الدفع ... ، لفائدة للتلميذات والتلاميذ المحتاجين، وخاصة المنحدرين من الوسط القروي والمناطق النائية، وأبناء الأسر ذات الدخل المحدود.

5. تدبير الدراسة عند إغلاق الفصل الدراسي أو المؤسسة التعليمية

حرصا على ضمان استمرارية الدراسة عندما تفرض ظروف الجائحة إغلاق الفصل الدراسي أو المؤسسة التعليمية، تحرص إدارة المؤسسة وهيئة التدريس على ضمان الاستمرارية البيداغوجية خلال فترة الإغلاق، من خلال اعتماد التعليم عن بعد.

ولأجل ذلك، يتم الحرص على وضع برنامج للدروس عن بعد والتمارين والأنشطة التي ستوكل للتلميذات والتلاميذ كعمل ينجز في المنزل، ومواكبة وتتبع التلميذات والتلاميذ في هذه الأنشطة المنزلية، والحفاظ على تواصل دائم معهم. كما ينبغي، مباشرة بعد استئناف الدراسة، تخصيص حصة من الزمن المدرسي لمراجعة وتثبيت الدروس التي تم تقديمها عن بعد خلال فترة الإغلاق.

6. تقوية القدرات التدبيرية في مجال التعليم عن بعد

لقد أكدت التقييمات المنجَزة لتجربة التعليم عن بعد على أهمية تكوين الأطر التربوية في مجال استعمال التكنولوجيات الرقمية، للرفع من مستوى تملكهم للوسائل الرقمية، وبما ينعكس إيجابا على نجاعة أدائهم.

وحتى لا تتخذ هذه التكوينات طابعا ظرفيا يرتبط بالجائحة، ينبغي إدراجها ضمن منظور شمولي طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.20.474 السالف الذكر، الذي ينص في مادته الثامنة على تقديم تكوينات مستمرة في مجال التعلم عن بعد لفائدة المؤطرين وأطر هيئة التدريس والتكوين والأطر الإدارية والتقنية،

ولا سيما في مجال إعداد وتطوير الموارد الرقمية وكيفية استعمالها في الممارسات البيداغوجية الخاصة بالتعلم حضوريا أو عن بعد.

وبالنظر للطبيعة العملية لهذه التكوينات، يفضل تنظيمها بشكل حضوري قدر المستطاع، دون الإخلال بالتدابير الصحية والوقائية المعمول بها.

7. الخطة التواصلية

تقتضي المقاربة الاستباقية لتدبير المرحلة المقبلة، وضع خطة تواصلية جهوية وإقليمية تروم التحسيس بشأن مختلف السناريوهات المطروحة والأنماط التربوية المترتبة عنها، وتقديم الأجوبة الضرورية حول مختلف الانشغالات والتساؤلات التي تطرح على مستوى النقاش التربوي العمومي، وتهييئ الأسر والتلاميذ لمختلف الأنماط التربوية التي قد يتم اعتمادها، وتعبئة مختلف الفاعلين التربويين والشركاء في هذا المجال.

وتقتضي هذه الخطة التواصلية تنويع الوسائط والمضامين التواصلية، بشكل يتلاءم وطبيعة الجمهور المستهدف من أطر تربوية وإدارية، ومتعلمات ومتعلمين، وأسر، وشركاء.

8. الإجراءات المواكبة والداعمة

يتطلب تحقيق النجاعة في تدبير الدراسة برسم المحطات المقبلة من الموسم الدراسي، اعتماد مجموعة من التدابير المواكبة لعملية تفعيل الأنماط التربوية التي سيتم اعتمادها، وخاصة:

- استنفار لجن القيادة الجهوية والإقليمية المنصوص عليها في المذكرة رقم 039/20 بتاريخ 28 غشت 2020، من أجل إحكام تأطير ومواكبة وتتبع سير الدراسة بمختلف المؤسسات التعليمية في ظل تطورات الوضعية الوبائية، واتخاذ كافة الترتيبات التربوية والإدارية واللوجيستية الضرورية، والتنسيق المستمر مع السلطات الترابية والصحية؛
- وضع خطة عمل جهوية وإقليمية تروم تأمين الدراسة في ظروف تربوية وصحية ملائمة، وضمان جاهزية جميع المؤسسات التعليمية لتنويع الأنماط التربوية حسب الحاجة؛
- استخلاص دروس التجربة السابقة، واستثمار نتائج مختلف العمليات التقييمية للتعليم عن بعد، لاستشراف ورصد مداخل تطوير التعليم الرقمي؛
- حث هيئة التأطير والمراقبة التربوية على تكثيف تدخلاتها وزياراتها الميدانية من أجل تأطير الفاعلين التربويين بمختلف المؤسسات التعليمية، ومواكبتهم بشكل منتظم في تنزيل مختلف العمليات المرتبطة بالاستمرارية البيداغوجية، وبلورة الأنماط التربوية التي قد يتم اللجوء إليها، مع وضع برنامج للتدخلات يضمن تغطية شاملة لمختلف المؤسسات التعليمية بخدمات هيئة التفتيش؛

- جعل اجتماعات مجالس المؤسسة تتمحور بشكل أساسي حول التداول في متطلبات سير الدراسة في ظل الجائحة، وتقديم الاقتراحات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان الاستمرارية البيداغوجية وفق متطلبات الإنصاف والجودة؛
- الرفع من وتيرة تجهيز المؤسسات التعليمية بالحواسيب وربطها بشبكة الأنترنيت، ووضع الأدوات الضرورية للتعلم عن بعد رهن الأطر التربوية، لتسهيل مشاركتها في التعلم الذاتي والتعلم عن بعد؛
- تحيين وتعميم الدلائل العملية الخاصة بتفعيل وتطوير الأنماط التربوية، بما فيها دلائل موجَّهة للتلميذات والتلاميذ والأسر؛
- تشجيع عملية البحث العلمي والتربوي في مجال تجديد وتطوير الأنماط التربوية، والرفع من نجاعتها ومردودها التربوي؛
- الانفتاح على جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلميذات والتلاميذ، وإشراكها في عملية تفعيل وتجويد الأنماط التربوية، واستثمار فرص وإمكانات الدعم التي يمكن أن تقدمها.

واعتبارا لأهمية الموضوع، ولارتباطه الوثيق بتأمين الحق الأساسي في التعليم الجيد بفرص متكافئة لجميع التلميذات والتلاميذ، وفي ظروف آمنة تحافظ على سلامة وصحة المجتمع المدرسي، أهيب بكم إيلاء هذه المذكرة كامل عنايتكم واهتمامكم، واتخاذ جميع التدابير الكفيلة بالتطبيق السليم والفعال لمقتضياتها، **والســـلام**.

وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي
والرياضة
شكيب بنموسى